الأمم المتحدة

E/CN.3/2014/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والأربعون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (ن) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير الإحصاءات الإقليمية

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن الإحصاءات وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظورات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ

مذكرة من الأمين العام

عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١٣، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن الإحصاءات وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظورات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المقدم إلى اللجنة الإحصائية لمناقشته واتخاذ قرار بشأنه.

* E/CN.3/2014/1.

200114 160114 13-62633 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن الإحصاءات وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظورات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ

موجز

اجتمع قادة النظم الإحصائية الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لمناقشة المسائل المطروحة فيما يتعلق بتطوير الإحصاءات في إطار الموضوع المعنون ”إدراج الإحصاءات ضمن العوامل الحاسمة لتحقيق التنمية: الفرص المتاحة في سياق بلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“، وذلك في إطار الحلقة الدراسية الحادية عشرة في مجال الإدارة لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ التي نظمها المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ.

ويركز هذا التقرير على التطورات العالمية التي تؤثر في دور ونطاق الإحصاءات مسترشداً بالمداولات التي دارت أثناء الاجتماع السالف الذكر. ويبيّن التقرير التقدم المحرز في أوساط قادة النظم الإحصائية الوطنية خلال السنوات الأخيرة في تعزيز الإجراءات المتخذة إقليميا لتحسين الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ وإعطاء بلدان المنطقة فرصة للتعبير تؤثر من خلالها في التطورات العالمية. وينقل أيضا رأي الدوائر الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ بأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتيح فرصة فريدة لتأكيد مكانة الإحصاءات كعنصر من العناصر الحاسمة لتحقيق التنمية، في مقدمة مقتضيات الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة، رغم التحديات التي تشكّلها الخطة بالنسبة للنظم الإحصائية الوطنية.

ويستعرض التقرير التقدم المحرز في آسيا والمحيط الهادئ نحو تعزيز الإحصاءات عبر التعاون الإقليمي برعاية لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويشير التقرير إلى التحديات الماثلة والفرص المتاحة فيما يتصل بمتطلبات الإحصاء المشار إليها ضمنا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الآخذة في التبلور، والتي ستشكّل الأساس لتحديد مستوى الطموح فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي المستقبلي المتسارع في آسيا والمحيط الهادئ.

ويخلص التقرير إلى الحاجة إلى ثورة في كيفية تصور العالم للإحصاءات. ولكي تظل النظم الإحصائية ذات جدوى ومجهزّة لتلبية الطلبات، يجب إدراج الإحصاءات كهدف قائم بذاته من أهداف التنمية. ويدعو الأوساط الإحصائية الدولية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرصة التي يتيحها وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لكفالة كون النظم الإحصائية مجهزّة لمواجهة التحديات المقبلة. ويقترح أن يتفق أعضاء اللجنة الإحصائية على اتخاذ إجراءات جماعية للدعوة إلى إدراج هدف تحقيق النظم الإحصائية الوطنية الفعالة ضمن أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولا – مقدمة

١ – قُدّم التقرير الأول للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[(١)] إلى اللجنة الإحصائية لتنظر فيه في دورتها الأربعين التي عُقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد قدّم التقرير لمحة عامة عن القدرات الإحصائية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، مُشيراً إلى الحاجة إلى وضع نظم إحصائية أمتن وأقدر على الاستجابة من أجل دعم ما لدى حكومات المنطقة من خطط طموحة في ميدان التنمية.

٢ – وقد أسفرت مداولات اللجنة الإحصائية عن تحديد المنطقة عزمَها على دعم جهود تعزيز النظم الإحصائية الوطنية بتكوين رؤية مشتركة لتطوير الإحصاءات، تتجسد عن طريق التعاون الإقليمي. وأدت أيضا إلى إنشاء هيئة ”شركاء من أجل تطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ“[(٢)]، وهي شبكة من الشركاء في التنمية الناشطين في آسيا والمحيط الهادئ، الذين وافقوا على مواءمة مجالات تركيز أنشطتهم مع التوجه الاستراتيجي الذي حددته لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣ – ولئن كان هذا التقرير يقدم معلومات عن تطور الإحصاءات في المنطقة منذ عام ٢٠٠٩، فإن مضمونه يشكّل تحوّلا من حيث التركيز والأهداف عن التقارير السابقة التي قُدّمت إلى اللجنة الإحصائية. ويعرض التقرير نتاج التفكير الإقليمي في المسائل التي تكتسي أهمية عالمية، داعيا الأوساط الإحصائية في العالم إلى بذل جهود جماعية عن طريق اللجنة الإحصائية.

٤ – ويعرض التقرير منظورات ومواقف بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ إزاء دور الإحصاءات في بلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها. ويؤكد ضرورة بذل الأوساط الإحصائية جهودا جماعية وتحليها بالمسؤولية لكفالة ما يلي: (أ) أن تتوافر للنظم الإحصائية الوطنية الموارد الملائمة لتلبية ما ينشأ عن المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من طلبات على الإحصاءات؛ (ب) أن تُوضع المفاهيم والمنهجيات والتصنيفات والمعايير الكفيلة بإحداث ”الثورة الجديدة في البيانات“ التي دعا إليها فريق الشخصيات

(١) الوثيقة E/CN.3/2009/15. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي: http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc09/2009-15-ESCAP-E.pdf.

(٢) يرد مزيد من المعلومات عن الشراكة في الموقع الشبكي: http://www.unescap.org/stat/partnership/.

البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي أنشأه الأمين العام والتأثير في مجرى تلك الثورة[٣].

٥ - ويخلص التقرير إلى الحاجة إلى ثورة في كيفية تصور العالم للإحصاءات. ولكي تظل النظم الإحصائية الرسمية ذات جدوى ومجهزّة لتلبية الطلبات، يجب إدراج الإحصاءات كهدف قائم بذاته من أهداف التنمية. ولكي يتحقق ذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي.

ثانيا - إعطاء دور بارز للإحصاءات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٦ - لقد زادت الأهمية البارزة للإحصاءات في عملية اتخاذ القرارات من جانب الحكومات والشركاء الدوليين في التنمية والمجتمعات برمّتها زيادة هائلة على مدى العقد الماضي بفعل عاملين رئيسيَين هما: إقرار وتنفيذ خطة دولية للتنمية، وتزايد تأثير البيانات المستقاة من المصادر التقليدية وغير التقليدية وتوافرها.

٧ - أولا، لا يمكن المبالغة في التشديد على دور الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها خطة إنمائية دولية مهيكلة في التعريف بأهمية الإحصاءات. فالتقدم المحرز في تحقيق غاياتها لا يزال محط رصد على الصعيد العالمي. ومن منطلق هذه المبادرة، عبّأت البلدان النامية والمنظمات الدولية جهودها الرامية إلى إنتاج المزيد من البيانات وبنوعية أفضل من أجل تجميع المؤشرات الإنمائية للألفية، التي أصبحت تشكّل جزءا هاما من الإحصاءات الرسمية في العديد من البلدان. وشجّعت المبادرة أيضا الحوار بين مقرّري السياسات والمجتمع المدني والإحصائيين في وضع أهداف وطنية وإعداد تقارير رصد منتظمة ويسّرت ذلك الحوار.

٨ - ثانيا، شهد العقد الماضي تطورا هائلا في الطلب على المعلومات والطرائق التي يمكننا بها التماسها والسرعة التي يمكنها بها الوصول إليها، بفضل التكنولوجيات الجديدة وزيادة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي. بل إن ثمة كما متزايدا من البيانات وإن كانت متفاوتة في نوعيتها وجدواها. فهذه الكتلة من المعلومات، أو البيانات الضخمة، تُنتجها بطريقة غير منظّمة مجموعةٌ متنوعة من الكيانات التي كثيرا ما تنتمي إلى القطاع الخاص، وهي تعمل عادةً بسرعة وبفعالية من حيث التكلفة أكبر بكثير مما تعمل به النظم الإحصائية الرسمية. ومما لا شك فيه أن توافر هذه المعلومات لم يسلط الضوء على ما للإحصاءات من دور

(٣) انظر: http://www.un.org/sg/management/hlppost2015.shtml. ويرد المزيد من المعلومات عن الحلقة الدراسية الحادية عشرة في مجال الإدارة لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ في الموقع الشبكي www.unsiap.or.jp/training/6_Leading_MQS/6_ms11.php.

محوري في صنع القرارات فحسب، بل إن الطريقة الراهنة لممارسة العمل الإحصائي الرسمي قد أصبحت أيضا مثار تساؤل.

٩ - وتمثّل الدروس المستخلصة من عملية الأهداف الإنمائية للألفية والتطور السريع لأساليب إنتاج ونشر البيانات الرسمية وغير الرسمية الركيزتين اللتين لا بد من مراعاتهما عند بلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تخص البلدان المتقدمة النمو بقدر ما تخص البلدان النامية. ويقتضي هذا الأمر وضع تصور ''جديد'' للإحصاءات - لا كعنصر من العناصر الداعمة لعملية تقرير السياسات فحسب، بل أيضا كجزء لا يتجزأ من التنمية والحكم الرشيد. ولئن جرى التأكيد على أهمية الإحصاءات في عملية ما بعد عام ٢٠١٥، فإن مسألة إعادة تحديد مكانة الإحصاءات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لم تُعالج حتى الآن.

١٠ - وعلى الأخص، فإن تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي أنشأه الأمين العام المعنون ''شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وإحداث تحول في الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة''[٤] - وما يتضمنه من رسالة مفادها أن ''الافتقار لبيانات أساسية عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها السكان لطالما أعاق جهود التنمية'' ودعوته إلى ''ثورة جديدة في البيانات''، قد وضع الإحصاءات في صميم المناقشة المتعلقة بالتنمية. ويورد التقرير أيضا قائمة تضم ١٢ هدفا إرشاديا مقترنة بغايات ترمي للقضاء على الفقر المدقع من خلال تحقيق التنمية المستدامة (المرفق الأول). وبذلك يعرض التقرير خطة قياس طموحة لكنه لم يول الاعتبار الواجب لما يتعين تغييره في النظم الإحصائية الوطنية لكي يتسنى لها تنفيذ هذه الخطة الطموحة.

١١ - وترد أدناه مناقشة لجملة المسائل التي انبثقت عن مداولات الفريق الرفيع المستوى لكي تنظر فيها الأوساط الإحصائية بمنظور استراتيجي وتستجيب لها استجابة متضافرة.

إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية

١٢ - يؤثر ما يجري من حوارات متزامنة في مجال السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة في المداولات المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فمنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[٥] (قمة ''الأرض'') في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، كُرّس الكثير من الجهود لوضع معايير للإحصاءات البيئية،

(٤) متاح في الموقع الشبكي: http://www.un.org/sg/management/pdf/HLP_P2015_Report.pdf.

(٥) يرد نص إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي أقّره المؤتمر في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، في الموقع الشبكي: http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm.

تُوجت باعتماد اللجنة الإحصائية الإطارَ المنقّح لتطوير الإحصاءات البيئية في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣ (انظر الوثيقة E/2013/24، الفصل الأول - جيم، المقرر ١٠٥/٤٤، الفقرة (ج))[٦]، واعتماد اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٢ الإطارَ المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (انظر الوثيقة E/2012/24 الفصل الأول - باء، المقرر ١٠٥/٤٣، الفقرة (ج))[٧]. وفي غضون ذلك عمدت جهات فاعلة عديدة، من داخل الأوساط الإحصائية وخارجها، إلى وضع وتطبيق مجموعة كبيرة من مؤشرات التنمية المستدامة.

١٣ - وقد دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٨] إلى وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكون مكملة للناتج المحلي الإجمالي، من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن السياسات. وبذلك اعترفت الوثيقة بالدور الأساسي للمقاييس بوصفها دافعا لصياغة السياسات، وهي تؤكد على أن الاستعانة بمقاييس منفصلة لن يتيح الإدماج الكامل لجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة في عملية صنع السياسات. وسلم فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي أنشأه الأمين العام أيضا بالحاجة إلى إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل الإحاطة بالتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - وفي سياق الإحصاءات يوجد تفاوت في درجة الاهتمام بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة في العديد من البلدان. وتتمثل الخطوة الأولى نحو رصد التنمية المستدامة في كفالة توافر ''البيانات الأساسية'' في كل مجال من هذه المجالات الإحصائية. ويكمن التحدي الأكبر في تصميم إطار مفاهيمي متكامل تنعكس فيه بصورة متسقة الإحصاءات بشأن الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ويقتضي التكامل بين هذه الركائز الثلاث من الناحية الكمية وجود معايير ومفاهيم وتصنيفات ومنهجيات مشتركة، وكفاءة التعاون بين مقدمي البيانات. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع الأوساط الإحصائية بدور محوري في وضع الإطار المفاهيمي، وألا تقتصر على رصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

---

(٦) يرد مزيد من المعلومات عن إطار تطوير الإحصاءات البيئية في الموقع الشبكي: http://unstats.un.org/unsd/environment/fdes.htm.

(٧) يرد مزيد من المعلومات عن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في الموقع الشبكي: http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seea.asp.

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق. وتتوفر معلومات إضافية عن المؤتمر في الموقع http://www.uncsd2012.org/about.html.

الحوكمة والمساءلة

١٥ - يقترح الفريق الرفيع المستوى هدفا (إرشاديا) يتمثل في ''كفالة الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة''، ويدعو إلى تحول نوعي نحو ''بناء السلام وإقامة مؤسسات تتسم بالفعالية والانفتاح والخضوع للمساءلة لصالح الجميع''. ومن المزمع ضمنا إضافة بُعد رابع أو ركيزة رابعة تتعلق بالتنمية المستدامة، وهي الحوكمة.

١٦ - ويشمل الهدف خمسة مؤشرات تركز على الهوية القانونية، والحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة العامة، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والفساد ومحاسبة المسؤولين الحكوميين.

١٧ - وهذا الهدف هو تذكرة بالحاجة إلى مواصلة تطوير الحوكمة باعتبارها مجالا إحصائيا، بما في ذلك المفاهيم وأدوات القياس والبرامج التي تهدف لتلبية الاحتياجات ذات الصلة من المعلومات. غير أن الأهم من ذلك ضرورة وجود نظام إحصائي وطني فعال وجيد الأداء يتمشى مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية من أجل تحقيق ورصد هدف الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة. فمن المستحيل بلوغ الغايات المحددة في إطار هذا الهدف دون إتاحة معلومات موثوق بها وإحصاءات مقبولة من حيث الجودة. غير أن دور الإحصاءات يتجاوز علاقتها بتحقيق هدف الحوكمة والمساءلة، فهو يمتد إلى المشاركة في وضع المفاهيم ورصد جميع الأهداف المقترحة ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك فإن إنشاء وتعهد ''نظم إحصائية وطنية فعالة'' سيكون له دور أهم في عالم ما بعد عام ٢٠١٥.

١٨ - وقد تكررت في تقرير لجنة أكسفورد مارتن للأجيال المقبلة[٩]. الدعوة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للحوكمة، ووضع الإحصاءات في صميم الحكم الرشيد، والتعجيل بتطوير الإحصاءات. ويسلم التقرير باستمرار الحاجة إلى قيام اللجنة الإحصائية بتطوير منهجيات ومعايير متفق عليها دوليا، ويدعو إلى إنشاء وكالة متخصصة تسمى وكالة الإحصاءات العالمية (WorldStat)، تُكلف ببث الثقة في إحصاءاتنا على الأجل الطويل. وسعيا لتحقيق هذا الهدف يقترح أن تدعم الوكالة تطبيق المعايير، وتنمية قدرات تجهيز البيانات وتحليلها، والاستثمار في نظم التسجيل المدني، والاضطلاع بمراقبة جودة الإحصاءات

(٩) انظر الوثيقة *Now for the Long Term: The Report of the Oxford Martin Commission for Future Generations* (Oxford, University of Oxford, Oxford Martin School, October 2013). المتاحة في الموقع http://www.oxfordmartin.ox.ac.uk/downloads/commission/Oxford_Martin_Now_for_the_Long_Term.pdf.

العالمية، وتقييم الممارسات المحلية، ووضع نظم لمكافحة إساءة الاستعمال، وتحسين جمع البيانات.

١٩ - وينبغي للأوساط الإحصائية لها أن تدرس التوصيات الواردة في هذا التقرير وتستجيب لها بصورة جماعية في إطار قيامها بوضع استراتيجية لتطوير الإحصاءات لما بعد عام ٢٠١٥.

إحداث ثورة في مجال البيانات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٢٠ - يدعو فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى إلى ''ثورة جديدة في مجال البيانات'' من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد أشار الفريق إلى ضرورة تحقيق تحول لجعل البيانات أكثر فعالية من أجل تحقيق التنمية، مسلما بالتقدم الكبير الذي حدث في مجال توافر المعلومات وإمكانية الوصول إليها وفي مجال تكنولوجيا المعلومات، على النحو الذي تجسده ظاهرة البيانات الضخمة الآخذة في التوسع.

٢١ - وينبغي أن يؤدي هذا التحول إلى تمكين المواطنين عن طريق إتاحة معلومات جيدة تُصنف بطريقة تجعلها مفيدة في معالجة شواغلهم المحددة. وهذا من شأنه أن يمكنهم من مساءلة الحكومات وكيانات القطاع الخاص عن أفعالها، ومن اتخاذ قرارات واعية باعتبارهم مستهلكين ومواطنين. وفي الوقت نفسه فإن المعلومات التي تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باستخدام الأطر المتفق عليها دوليا من قبيل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، من شأنها أن تمكن الحكومات والمؤسسات التجارية من تقديم أدلة متسقة عن أثرها على التنمية المستدامة، ومن تخطيط السياسات والاستثمارات في المستقبل بناء على ذلك.

٢٢ - وبالإشارة إلى أن هذا التحول يتطلب مشاركة المنظمات الدولية والحكومات وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، ينوه التقرير بأن الجهود الرامية إلى الاستفادة من أحدث التكنولوجيات والبيانات الجديدة (غير الرسمية) لا تزال بمعزل عن الأوساط الإحصائية التقليدية على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٣ - ولذلك يدعو التقرير إلى إقامة شراكة عالمية تُعنى بالبيانات الإنمائية وتضم مختلف أصحاب المصلحة. وستركز الشراكة على سد الثغرات البالغة الأهمية في البيانات، وزيادة إتاحة البيانات، والمساعدة على تحديد خط أساس فيما يخص أهداف ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤ - وتشبه المناشدات والتوصيات الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى بشأن الثورة الجديدة في مجال البيانات تلك الصادرة عن لجنة أكسفورد مارتن للجيل المقبل. فهي تدعو إلى استجابة منسقة وتستلزم قيام الأوساط الإحصائية العالمية بوضع استراتيجية لهذا الغرض.

الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية

٢٥ - لقد استُخلصت عِبر مفيدة من الجهود الرامية إلى رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتصدت الأوساط الإحصائية للتحديات التي طرحها إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق زيادة توفير البيانات اللازمة لتحليل الاتجاهات بالنسبة للعديد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية[١٠]. وكان التركيز في عمليات جمع البيانات على الصعيد الوطني لدعم رصد الأهداف الإنمائية للألفية منصبا في معظم الأحيان على المؤشرات الاجتماعية. ووُضعت غالبية المؤشرات ذات الصلة بالهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية) على سبيل المثال باستخدام تقنيات متطورة للنمذجة على الصعيد الدولي.

٢٦ - ويعني التركيز على المؤشرات الاجتماعية أن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية هي المصدر الرئيسي للبيانات في غياب إحصاءات إدارية يمكن التعويل عليها. ويعتمد العديد من البلدان على التمويلات والخبرات الدولية لإجراء هذه الدراسات الاستقصائية الخاصة للأسر المعيشية. ولم تشهد المصادر الوطنية الأخرى للبيانات المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل نظم التسجيل المدني، تقدما مماثلا. ويثير هذا التفاوت القلق خصيصا بالنظر إلى أن مصادر البيانات الإدارية هذه تنطوي على إمكانية استدامة أفضل، وتوفر معلومات للتخطيط الإنمائي المحلي ليست الدراسات الاستقصائية الوطنية مصممة لتقديمها. وعلاوة على ذلك تميل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية إلى عدم تمثيل الفئات الأشد فقرا على النحو الكافي[١١]، ومن ثم فهي عديمة الفائدة في تصميم تدخلات تستهدف الفئات الضعيفة من السكان. وعلاوة على ذلك فإذا نُفذت توصيات الفريق الرفيع المستوى، فإن أهداف ما بعد عام ٢٠١٥ لن تُعتبر منجزة إلا إذا تحققت بالنسبة لجميع فئات الدخل والفئات الاجتماعية ذات الصلة. وهناك حاجة إلى جمع المعلومات المتعلقة بالرصد على المستوى المحلي، وهي مهمة يمكن التصدي لها بأفضل وجه عن طريق تحسين نوعية البيانات الإدارية المحلية واستخدامها.

٢٧ - وقد أدى عدم الحرص على استخدام البيانات الموجودة المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية في رصد الأهداف الإنمائية للألفية[١٠] إلى إضعاف طاقة الحكومات الوطنية على استيعاب نتائج الرصد، ولم يسفر عن تحسين أوضاع النظم الإحصائية الوطنية

---

(١٠) انظر تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عن مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2013/21). وهو متاح في الموقع http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc13/2013-21-Indicators-E.pdf.

(١١) انظر Roy Carr-Hill, “Missing millions and measuring development progress”, *World Development*, vol. 46, No. 2 (June 2013), pp. 30-44.

أو التصورات عن مصداقية الإحصاءات الوطنية الرسمية. ويشير هذا الدرس على وجه التحديد إلى أهمية الجمع بين عملية وضع وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبين استراتيجيات التنمية الإحصائية المستدامة من خلال تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

التحديات المقبلة

٢٨ - يلزم القيام بعدد من التغييرات والتحسينات كي تحقق الثورة الجديدة في مجال البيانات غرضها في دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما يلي:

(أ) يتعين إدخال تحسينات كبيرة في سبل إتاحة الإحصاءات الأساسية التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية وجودتها، الأمر الذي سيتطلب استثمارات إضافية كبيرة؛

(ب) ينبغي وضع مقاييس جديدة في مجالات التنمية المستدامة، ومقاييس أوسع نطاقا للتقدم والحوكمة؛

(ج) تدعو الحاجة إلى القيام على وجه السرعة بوضع ونشر معايير وتصنيفات ومنهجيات تهدف إلى دعم الاستخدام المجدي لمصادر البيانات الجديدة.

٢٩ - ولا يمكن للعاملين في مجال الإحصاءات أن يحققوا هذه المهمة بمفردهم. ويلزم زيادة التعاون مع الأوساط الإنمائية ومع الجهات غير الرسمية الجديدة المقدمة للبيانات، التي كثيرا ما تنتمي إلى القطاع الخاص، من أجل كفالة سرعة واتساع نطاق تطبيق المعايير والتصنيفات والمنهجيات الجديدة، وجدوى المفاهيم الجديدة وما يتصل بذلك من مقاييس. ويجب في هذا الصدد القيام بما يلي:

(أ) تحويل النظم الإحصائية الوطنية لكي تكون قادرة على العمل والأداء بصفتها جهات تعاونية وبصفتها جهات رئيسية مقدمة للخدمات دعما للتنمية الوطنية؛

(ب) أن يُصبح العاملون في مجال الإحصاءات شركاء نشطين ورائدين ضمن الشراكة العالمية من أجل البيانات الإنمائية، التي ترحب بالجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص وبالمنظمات الحكومية وغير الحكومية؛

(ج) أن تحدد الشراكة العالمية من أجل البيانات الإنمائية مبادئ وقواعد سلوك تسري على مقدمي البيانات الرسميين وغير الرسميين، وأن تحدد بمثابة هدف رئيسي لها إعداد منهجيات ومقاييس جديدة.

٣٠ - لقد شكلت الأفكار الواردة أعلاه جوهر المناقشات التي دارت في الحلقة الدراسية الحادية عشرة في مجال الإدارة لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ،

التي نُظمت بالتعاون مع المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، وشعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣[١٢]. ويقدم الفرع التالي لمحة عامة عن الإطار الذي جرت فيه تلك المناقشات.

ثالثا – العمل الجماعي لتحسين الإحصاءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٣١ – سعيا لسد الثغرات في القدرات الإحصائية واستجابة لمطالب البلدان في جميع أنحاء المنطقة، نمت أنشطة تطوير الإحصاءات التي تنسّقها وتقودها الدول والمنظمات الدولية، فازداد عددها وتسارعت وتيرتها منذ عام ٢٠٠٩، عند تقديم أول تقرير عن تطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ (E/CN.3/2009/15) إلى اللجنة الإحصائية.

٣٢ – وقد وفّر تعزيز عمليات صنع القرار والتعاون على الصعيد الإقليمي زخماً لتكثيف هذه الجهود. ويوفر كل من لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهي منتدى حكومي دولي يضم رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع الدول الأعضاء في اللجنة، وشبكة الشركاء من أجل تطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ، وهي شبكة تتكون من منظمات دولية تشارك في تطوير الإحصاءات في المنطقة، منتدى للعمل على الصعيد الإقليمي.

ألف – الأهداف والبرامج المشتركة لتطوير الإحصاءات

٣٣ – حددت لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٠ هدفين استراتيجيين لتطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ، هما: (أ) كفالة امتلاك جميع بلدان المنطقة القدرة على إصدار مجموعة أساسية متّفق عليها من الإحصاءات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٢٠؛ (ب) تهيئة بيئة لإدارة المعلومات للمكاتب الإحصائية الوطنية تكون أكثر قدرة على التكيّف وأكثر فعالية من حيث التكلفة، وذلك من خلال تمتين التعاون.

٣٤ – ويقوم هذان الهدفان الاستراتيجيان بدور إطار لبرامج تطوير القدرات الإقليمية في جميع المجالات الإحصائية، ويتولى توجيههما وتنفيذهما عدد من الأفرقة الاستشارية والتوجيهية وأفرقة العمل التي تضم ممثلين عن الدول الأعضاء وشركاء التنمية الدوليين. وترد أدناه لمحة عامة عن المبادرات الإقليمية المكلّفة بمهام إقليمية و/أو عالمية واضحة.

(١٢) انظر الحاشية ٣.

الإحصاءات الاقتصادية

٣٥ - في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وضعت المنطقة برنامج إقليميا لتحسين الإحصاءات الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ واتفقت عليه. وتعتبر المجموعة الأساسية من الإحصاءات الاقتصادية، التي أقرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠١١، مرجعاً مشتركاً للتعاون وتحدّد مستوى الطموح الذي يصبو إليه البرنامج الإقليمي؛ وقد وضعت البلدان والشركاء الإنمائيون على مدى ثلاث سنوات من العمل المكثّف خطة لتنفيذ البرنامج الإقليمي. أما نتائج البرنامج الإقليمي المرجوة فهي اكتساب النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة القدرة على إنتاج ونشر المجموعة الأساسية من الإحصاءات الاقتصادية بحلول عام ٢٠٢٠، تمشياً مع المعايير الدولية. وفيما يملك العديد من البلدان في المنطقة خططاً لتنفيذ نظام عام ٢٠٠٨ للحسابات القومية، يظلّ تحسين الإحصاءات الاقتصادية الداعمة أولوية قصوى لعدد كبير من البلدان في آسيا والمحيط الهادئ. وقد أكّد هذه الأولويات الإقليمية مسحٌ أُجري مؤخرا لقدرات البلدان يستند إلى المجموعة الأساسية. ويشرف على تنفيذ البرنامج الإقليمي فريق توجيهي معني بالإحصاءات الاقتصادية، يضم رؤساء إدارات إحصاءات الاقتصاد الكلي في المكاتب الإحصائية الوطنية وكبار مسؤوليها. ويشهد الفريق التوجيهي عملية توسع تشمل ممثلي المصارف المركزية ووزارات المالية لاتباع نهج منسق لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية على المستوى الوطني.

الإحصاءات الزراعية والريفية

٣٦ - قبلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ مواجهة التحدي المتمثل في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. والعمل جارٍ على تنفيذ خطة العمل الإقليمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية في آسيا والمحيط الهادئ. وتشرف على هذا العمل اللجنة التوجيهية الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية، بينما يتولى كل من مصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على التوالي دور القيادة في تنسيق البحوث والتدريب وعناصر الدعم التقني للخطة.

الإحصاءات السكانية والاجتماعية

٣٧ - طوّر فريق استشاري فني يضم البلدان الأعضاء في اللجنة والشركاء في التنمية مجموعة أساسية من الإحصاءات السكانية والاجتماعية وأقرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠١٣، مما يُعد إنجازاً عالمياً. ويجري حالياً تطوير برنامج لتنمية القدرات بتوجيه من الفريق الاستشاري التقني المعني بالإحصاءات الاجتماعية.

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٣٨ - أشارت بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى أن من ضمن أولوياتها الكبرى تحسين نظمها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المشتقة منها. ومنذ عام ٢٠٠٩، انتهت ٤٨ دولة عضو في اللجنة من إجراء تقييم ذاتي سريع لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الخاصة بها. وتؤكّد النتائج الحاجة إلى إدخال تحسينات، إذ حصلت ١٣ دولة فقط على نتائج ''مرضية''.

٣٩ - واستناداً إلى نتائج التقييم والقرارات المتتالية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تتعاون أمانة اللجنة ومجموعة واسعة من الدول الأعضاء وشركاء التنمية على تنفيذ الخطة الإقليمية الاستراتيجية لتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن الأنشطة البارزة في هذا الصدد تنظيم مؤتمر على المستوى الوزاري سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لضمان الدعم السياسي والمساءلة عن مواصلة الجهود الوطنية والإقليمية. وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ للتحضير للمؤتمر الوزاري المقبل، أوصى الفريق التوجيهي الإقليمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأن تُدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ غاية تتعلق بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد العالمي في إطار هدف محتمل يتمثل في الحكم الرشيد، وطلب الفريق التوجيهي أن تعرض هذه التوصية على اللجنة الإحصائية.

تحديث المنتجات والخدمات الإحصائية

٤٠ - تستند الجهود المبذولة في ميدان الإحصاءات المتعلقة بمجال معين إلى إدارة إحصائية وأساليب عمل جيدة الأداء تُعتمد لضمان كفاءة الخدمات التي تقدمها المنظمات الإحصائية وجودتها وحسن توقيتها وجدواها. وقد أُنشئت الهيئة الاستشارية الاستراتيجية لتحديث المنتجات والخدمات الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ لتحفيز العمل الإقليمي والتعاون على تعزيز جهود التحديث، حيث تربط عملها بشكل وثيق بعمل الفريق الرفيع المستوى لتحديث المنتجات والخدمات الإحصائية واللجان ذات الصلة بها التي تخدمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الإحصاءات البيئية

٤١ - بناء على توصية لجنة الإحصاءات التابعة للجنة في دورتها الثالثة، دأبت شعبة الإحصاءات في اللجنة على العمل من أجل صياغة نهج إقليمي للإحصاءات البيئية

والإحصاءات في مجالات أخرى. وكخطوة أولى عُقد اجتماع فريق الخبراء بشأن استراتيجيات تحسين الإحصاءات البيئية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك خلال الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بمشاركة أكثر من ٢٠ خبيراً من المنظمات الوطنية والدولية. وأكّد الاجتماع على ضرورة وضع استراتيجية لتحسين الإحصاءات البيئية في المنطقة تسترشد بالتطورات المنهجية العالمية في هذا المجال وبخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي إطار عملية وضع برنامج إقليمي للإحصاءات البيئية، رسم فريق الخبراء نهجاً يُشرك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط العلمية.

باء – التنسيق من أجل تحقيق تقدّم فعلي وسريع

المبادرات دون الإقليمية لتعجيل إنجاز الأهداف الاستراتيجية للجنة

٤٢ – ساعد تعزيز التعاون والمؤسسات على المستوى دون الإقليمي على تقديم دعم سياسي لتحسين التكامل الإحصائي في بعض المناطق دون الإقليمية الخمس في آسيا والمحيط الهادئ. ففي عام ٢٠١١ رفعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مستوى التعاون في مجال الإحصاءات استعداداً لإقامة نظام إحصائي جماعي للرابطة من خلال تحويل الاجتماع السنوي لرؤساء المكاتب الإحصائية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى لجنة النظام الإحصائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومن خلال زيادة القدرات الإحصائية للأمانة العامة للرابطة بدعم من الاتحاد الأوروبي. وفي منطقة المحيط الهادئ، عُزّز دور أمانة جماعة المحيط الهادئ لدعم تطوير الإحصاءات في البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ من خلال تحويل برنامج الإحصاءات من أجل التنمية إلى شعبة إدارية. وتواصل مؤسسات دون إقليمية أخرى أداء دور فاعل في تعزيز بناء القدرات الإحصائية في المناطق دون الإقليمية المعنية، بما في ذلك رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، واللجنة الإحصائية المشتركة لرابطة الدول المستقلة.

تنسيق التدريب الإحصائي

٤٣ – أقرت لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٢ تشكيل فريق معني بتنسيق التدريب الإحصائي في آسيا والمحيط الهادئ، على أن يضطلع المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ بأمانته العامة، وذلك إدراكا منها لأهمية التدريب الإحصائي في تنمية القدرات. والدور الرئيسي الذي يضطلع به هذا الفريق، الذي يُطلق عليه اسم الشبكة المعنية بتنسيق التدريب الإحصائي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، هو تيسير تبادل المعلومات والتنسيق فيما بين مؤسسات التدريب الإحصائي في المنطقة، وذلك

بعدة طرق منها دعم تنفيذ عناصر التدريب في إطار برامج تنمية القدرات على الصعيد الإقليمي، على النحو الذي حددته لجنة الإحصاءات.

التنسيق فيما بين الشركاء في التنمية من أجل زيادة الأثر الجماعي

٤٤ - أنشأ أكثر من ٢٠ شريكا دوليا وإقليميا وثنائيا فريق الشركاء في تطوير الإحصاءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٠، في استجابة مباشرة للتوصيات المنبثقة عن مداولات اللجنة في عام ٢٠٠٩ بشأن تطوير الإحصاءات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ[١٣]، وذلك لتحسين الآثار المجتمعة لمبادرات بناء القدرات عن طريق تعزيز التنسيق والتآزر والتكامل فيما بين الشركاء[١٤].

٤٥ - وقد وافقت الشراكة على مواءمة جهودها لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها لجنة الإحصاءات. وحُددت الأهداف الاستراتيجية التالية تحقيقا لتلك الغاية: (أ) إبراز ضرورة الاستثمار في مجال تطوير الإحصاءات؛ (ب) تعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها رائدة النظم الإحصائية الوطنية؛ (ج) تحديث نظم المعلومات الإحصائية للبلدان؛ (د) التنسيق في وضع مجموعات أساسية من المؤشرات الإنمائية؛ (هـ) التشجيع على تحسين سجلات البيانات الإدارية واستخدامها للأغراض الإحصائية؛ (و) تنسيق التدريب الإحصائي في المنطقة.

٤٦ - واستعرض الشركاء في اجتماعهم الأخير المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الإنجازات التي تحققت، وسلطوا الضوء على التجارب الناجحة في مجال التعاون مع الشركاء بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والإحصاءات الاجتماعية والسكانية والإحصاءات الزراعية والريفية، ووضع الاستراتيجية الوطنية الأولى للتنمية المستدامة لميانمار. وأشير إلى أن واحدا أو أكثر من العوامل التالية كانت محددة للتعاون الناجح في تلك الحالات: (أ) أهمية المجال من أجل تحقيق كل دولة مشاركة لولاياتها الإنمائية؛ (ب) استعداد الشركاء لتعديل أو إعادة تفسير الولايات من أجل تيسير تنسيق جهود الشركاء؛ (ج) وجود منتدى (خطة أو إطار عمل للتعاون جرى وضعهما بصورة مشتركة) مما يسمح لكل شريك بتحديد دوره ومساهمته؛ (د) وجود قيادة قوية على الصعيد العالمي؛ (هـ) الاهتمام والمشاركة من جانب الجهات المانحة؛ (و) الربط بين البرامج الإنمائية في مختلف مجالات الإحصاء.

---

(١٣) انظر الحاشية ١.

(١٤) انظر: تقرير الاجتماع الأول للشركاء في تطوير الإحصاءات في آسيا ومنطقة البحر الهادئ. وهو متاح في العنوان الشبكي: http://www.unescap.org/stat/partnership/1st-stat-dev/Report-of-1st-meeting.pdf.

رابعا – المسائل المطروحة أمام اللجنة الإحصائية: استشراف عالمي لما بعد عام ٢٠١٥

٤٧ – يشمل التعجيل بأنشطة بناء القدرات إعداد النظم الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تلبية مطالب مختلف المستعملين في المستقبل. ومع ذلك فإن نداءات العاملين في ميدان التنمية إلى تحسين البيانات والإحصاءات من أجل تعزيز المساءلة عن تحقيق النتائج الإنمائية تشكل دليلا على أن الجهود الحالية غير كافية أو لا تحقق النتائج بالسرعة الكافية. كما تشير الدروس المستفادة من عملية الأهداف الإنمائية للألفية إلى ضرورة الدعوة إلى وضع جدول أعمال يدعم الاستثمارات ويوجهها نحو تعزيز النظم الإحصائية الوطنية بطريقة تتسم بالتركيز.

٤٨ – ولا يمكن أن تُنفذ بالكامل خطة القياس والرصد الطموحة التي وضعها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام دون تحويل الهياكل والعمليات التي تحكم حاليا عملية إنتاج الإحصاءات. وبالنظر إلى ضرورة التعاون على نطاق يتجاوز الأوساط الإحصائية التقليدية وإلى ضرورة زيادة الاستثمارات، على النحو المبين في الفرع الثاني أعلاه، فإن هذا الهدف لن يتحقق بدون تغيير تصور العالم عن الإحصاءات. ومن الضروري الإقرار بأن الإحصاءات مورد من الموارد الطبيعية للتنمية، وبأن النظام الإحصائي الذي يؤديه وظيفته بشكل جيد هو أساس للحكم الرشيد. ومن السبل الفعالة لتيسير هذا التحول إدراج تطوير الإحصاءات كهدف من الأهداف الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٩ – وباعتبار ما سبق يُدعى أعضاء اللجنة الإحصائية إلى النظر في العناصر التالية كأساس للعمل الجماعي في مجال تطوير الإحصاءات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

(أ) الفرص والنهج المتاحة لأعضاء اللجنة الإحصائية للدعوة بصورة مشتركة على الصعيدين الوطني والدولي إلى اعتبار تطوير الإحصاءات هدفا في حد ذاته؛

(ب) النهج المتبعة في تطوير أساليب القياس والمنهجيات وتحديد خطوط الأساس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق فعالية النظم الإحصائية الوطنية؛

(ج) الفرص المتاحة أمام اللجنة الإحصائية كي تضطلع بدور قيادي في إقامة شراكة عالمية جديدة معنية ببيانات التنمية، وإقامة علاقات مع مستخدمي ومقدمي الإحصاءات من بين منظمات القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف وضع مبادئ ومدونة لقواعد السلوك للجهات الرسمية وغير الرسمية المقدمة للبيانات، أو وضع مجموعة جديدة من المبادئ الأساسية لبيانات التنمية.

المرفق

أنشطة تطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ

يقدم الجدول التالي لمحة عامة عن أنشطة تطوير الإحصاء في آسيا والمحيط الهادئ ذات الصلة بتنفيذ البرامج الهادفة إلى تيسير تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

المجال	إطار الأنشطة الإقليمية	الحوكمة	الأنشطة البارزة المنفذة مؤخرا
الإحصاءات الزراعية والريفية	١ - الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية ٢ - خطة العمل الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ الهادفة إلى تحسين الإحصاءات الزراعية والريفية التي أقرتها لجنة آسيا والمحيط الهادئ للإحصاءات الزراعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ولجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بموجب مقررها ٦/٣ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	المجالس التنفيذية واللجان التوجيهية العالمية والإقليمية	- عقد الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية الإقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ - بدء أنشطة التدريب الإقليمية في مجال الإحصاءات الزراعية التي ينظمها المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٣
إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	١ - الخطة الاستراتيجية الإقليمية لتحسين إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ التي أُقرت بموجب القرار ١٥/٦٩ المتخذ خلال الدورة الثالثة للجنة الإحصاءات التابعة للجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ٢- الإجراءات الحيوية المتعلقة بالإحصاءات في منطقة المحيط الهادئ التي أقرتها لجنة ممثلي الحكومات والإدارات التابعة لأمانة جماعة المحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	الفريق التوجيهي الإقليمي المكون من ممثلي ١٩ حكومة (من قطاعات الإحصاء والصحة والتسجيل المدني) و ٧ ممثلين للشركاء الإنمائيين اللجنة التوجيهية للإحصاءات في منطقة المحيط الهادئ المكونة من ممثلي ست حكومات وأربعة شركاء إنمائيين	- الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تحسين إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ - إنشاء الفريق التوجيهي الإقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ - الاجتماع الأول للفريق التوجيهي الإقليمي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ - سيُعقد الاجتماع الوزاري المشترك بين الحكومات بشأن تحسين إحصاءات التسجيل

المجال	إطار الأنشطة الإقليمية	الحوكمة	الأنشطة البارزة المنفذة مؤخرا
			المدني والإحصاءات الحيوية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ للنظر في إقرار إطار عمل إقليمي لتفعيل الخطة الاستراتيجية الإقليمية
الإحصاءات الاقتصادية	١ - المجموعة الأساسية من الإحصاءات الاقتصادية المقرر استخدامها كإطار ودليل لتطوير النظم الإحصائية الوطنية التي أقرتها لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بموجب مقررها ٥/٢ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأقرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بموجب قرارها ١٠/٦٧ ٢ - البرنامج الإقليمي لتحسين الإحصاءات الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادي الذي أقرته لجنة الإحصاءات بموجب مقررها ٦/٢ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	الفريق التوجيهي المكون من ممثلي ٢٣ حكومة وثلاثة شركاء إنمائيين	- إعادة تشكيل الفريق التوجيهي في آب/أغسطس ٢٠١٣ - الاجتماع الثالث للفريق التوجيهي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣
الإحصاءات البيئية	١ - ترد الولاية ذات الصلة في مقرر لجنة الإحصاءات ٧/٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢). وقد لاحظت لجنة الإحصاءات أن المجموعة الأساسية الواردة في إطار الأمم المتحدة المنقح لتطوير الإحصاءات البيئية يمكن استخدامها لوضع استراتيجية إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحسين الإحصاءات البيئية	تحت إشراف لجنة الإحصاءات حاليا	- اجتماع فريق الخبراء المعني بإحصاءات البيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
الإحصاءات الجنسانية	يجري العمل على وضع إطار ومجموعة أساسية من الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية. وسيتم وضع برنامج إقليمي للإحصاءات الجنسانية في الوقت المناسب	لا يوجد هيكل حوكمة رسمي، وتجري المشاورات مع البلدان والشركاء الإنمائيين والخبراء من خلال	- عقد دورة تشاورية لما قبل حلقة العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن وضع إطار ومجموعة أساسية من الإحصاءات والمؤشرات

المجال	إطار الأنشطة الإقليمية	الحوكمة	الأنشطة البارزة المنفذة مؤخرا
		عقد الاجتماعات وحلقات العمل	الجنسانية في آسيا والمحيط الهادئ، بمشاركة الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية في إطار آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ
			– عقد حلقة عمل تشاورية إقليمية لوضع إطار ومجموعة أساسية من الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية في آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
تحديث النظم الإحصائية	ترد الولاية ذات الصلة في مقرر لجنة الإحصاءات ٥/٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) الذي أنشأت اللجنة بموجبه: (أ) هيئة استراتيجية رفيعة المستوى؛ (ب) شبكة من الخبراء تُعنى بالتوعية وبناء القدرات، لا سيما فيما يتعلق بالمفاهيم والأساليب والمعايير، لدعم جهود التحديث الوطنية	هيئة استشارية استراتيجية من سبعة أعضاء لتحديث إنتاج الإحصاءات وخدماتها في آسيا والمحيط الهادئ	– إدارة نظم المعلومات الإحصائية (MSIS 2013) – اجتماعا فريق الخبراء المعقودان في باريس وبانكوك خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣
			– الاجتماع الأول للهيئة الاستشارية الاستراتيجية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
			– إدارة نظم المعلومات الإحصائية (MSIS 2014) – اجتماع فريق الخبراء المعقود في دبلن في نيسان/أبريل ٢٠١٤
			– بدء عمل الفريق العامل المعني بنظام تبادل البيانات والبيانات الفوقية الإحصائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ للتشجيع على استخدام النظام ضمن النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة، وبناء القدرات الإقليمية على تطبيقه

المجال	إطار الأنشطة الإقليمية	الحوكمة	الأنشطة البارزة المنفذة مؤخرا
الإحصاءات السكانية والاجتماعية	المجموعة الأساسية من الإحصاءات السكانية والاجتماعية المقرر استخدامها كإطار ودليل لتطوير النظم الإحصائية الوطنية – التي اعتمدتها لجنة الإحصاءات خلال دورتها الثالثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، واللجنة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بموجب قراراها ١٦/٦٩	الفريق الاستشاري التقني المكون من ممثلي ١١ حكومة وخمسة شركاء إنمائيين	– الاجتماع الرابع للفريق الاستشاري التقني المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لإنشاء برنامج إقليمي لتطوير الإحصاءات السكانية والاجتماعية – بدء الاستعراضات الوطنية لتقييم القدرات والأصول والاحتياجات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣